ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

العدو في «الحجير».. واستراتيجية «الخرَس السيادي» الدفاعية

ليلى عماشا

على وقع «اتفاق وقف إطلاق النار» الذي ملّ المراقبون من إحصاء خروقاته المتكرّرة من جهة العدوّ.. وعلى مرأى «الشرعية الدولية» التي لا يؤرقها أن ترتكب «إسرائيلها» ألف مجزرة، ولكن يقلقها وبشدّة نبض في الأرض يقاوم.. وعلى مسمع «السيادة اللبنانية»، والتي في الغالب تائهة بين صمم وغير مبالاة وتواطؤ، تبختّرت الدبابات «الإسرائيلية»، في وادي الحجير، حيث لم يكن بوسعها أن تحلم بالمرور بأمان منذ التحرير في العام ٢٠٠٠، وحين صُفعت على وجه عنجهيّتها في تمّوز ٢٠٠٦ واحتفظت بذاكرة تحدّثها عن أسوأ أيامها: مجزرة الميركا□ا..

على وقع صبر المقاومة وثقة أهلها بها، تلقّت القلوب المشهد بمقدار عميق من الغضب والألم: هذه القلوب نفسها التي لم تجزع لرؤية التمادي الصهيوني في خرق اتفاق وقف إطلاق النار منذ يومه الأوّل، من تفجير البيوت إلى استهداف المواطنين، هالها مشهد الدبابات المعادية، وهي تعبر طريق وادي الحجير، بكلّ رمزيته وقدسيته، بلا حسيب. فزمام الردع، خلال الستين يومًا التي انقضى حتى الآن نصفها، بيد «الشرعية الدولية» و«السيادة اللبنانية».. وها رأينا، ورأى

العالم، كيف يكون المشهد فيما لو تولّت هذه العناصر صون الأرض والشرف: يدنّس العدوّ الأرض بكلّ عنجهية، لا يجرؤ أحد على صدّه.. يأتي ليثأر لهزيمته التي ما يزال الوادي المقاتل يحتفظ بتفاصيلها في جنباته، ويردد مع النسمات صدى صراخ قوات نخبته وهم يستغيثون.. يأتي إلى الوادي المرصّع بعبق الشهادة، المحنّى بالدم الطاهر، ليشفي غليلًا فيه لا يُشفى، مستغلًا «ستين يومًا» أتاحت له فيها «الدبلوماسية» ما عجز عن تحقيق قطرة منه في الميدان!.

في ظاهره، المشهد موجع بالنسبة إلى جميع أهل المقاومة. أشبه بالقبض على الجمر المتوهّج.. في باطنه، أعاد تثبيت الثوابت في قلوب من اهتز إيمانهم برهةً بجدوى المقاومة وشرعيّتها، وأمعن في كشف خيانات من يطالبون على الملأ بنزع سلاح المقاومة وترك شأن حماية الأرض وناسها «للدولة"..

لعلّ لو أرادت المقاومة استفتاء علنيًا على شرعيّتها وأحقيّتها، لما وجدت مناسبة أفضل من يوم الخميس، إذ احتشدت كلّ القلوب الغاضبة لتجدّد الولاء للمقاومة وتبصم أن السيادة الحقيقية هي فقط ما تسطّره رصاصات المقاومين على صفحات الزمان..

بعد مئات الخروقات، لم يزل الصمت «السياديّ» سيّد الموقف في لبنان! ولا يجد المرء في تاريخ الناس عارًا يشابه عار الخرَس حيال ارتكابات عدوانية على هذا المقدار من العنجهية!

بالطبع؛ هذا الخرس متوقّعًا من حملة شعار «السيادة» الخاوي من أي معنى للشرف الوطني وللكرامة الإنسانية، لكن يبقى لافتًا أن هذه الجوقات «السيادية» ستهبّ حكمًا هبّة بوق واحد فيما لو أطلقت من لبنان «خرطوشة صيد» باتجاه الدبابات الغازية! وسترى على سبيل المثال أحدهم يستشيط غضبًا واستعجالًا في إدانة «الخرطوشة» المتعدية على «القرارات الدولية»، وآخرًا يطالب بسحب الناضور من الاستراتيجية الدفاعية كي لا تُرى الخروقات! سترى «السياديين» يتسابقون إلى إدانة الموقف المقاوم الرافض للعدوان «الإسرائيلي» ولو بكلمة، ثمّ تراهم صمًّا بُكمًا حين تخترق قافلة دبابات خط وادي الحجير.. ثمّ حين يُساءلون عن موقفهم الأخلاقي في الحدّ الأدنى من مجريات الأمور، يغرقون في سيمفونية «عم تخونونا».. هل من حاجة لتخوين هؤلاء أصلًا؟!

دخلت دبابات العدو وادينا المقدّس وانسحبت منه على عجل. دخلت لاستعادة بعض ماء وجه كانت قد فقدته كلّه في هذا المكان تحت أقدام المقاومين.. وبالطبع لم ينتظر عاقلٌ منّا أن تقوم «الشرعية الدولية» و«السيادة اللبنانية» بصدّ الغزو أو حتى بالاعتراض عليه.. المشهد، بالرغم من فرط القهر الذي سبّبه، ما مسّ يقين الناس بأنّ المقاومة قادرة على إعادة كرّة ٢٠٠٦ من دون تردّد، وبأنّها لأسباب لا تحتاج لشرحها مطوّلًا الآن آثرت منح الفرصة للاتفاق «الدبلوماسي» ولرعاته الدوليين.. ولا مسّ ثقة الناس بحكمة القيادة وقدرات رجال الله الذين في الميدان صدّوا العدوان، بالرغم من الضربات القاصمة التي تلقتها المقاومة..

يعرف أهل المقاومة هذه الحقيقة ويعرفها العدوّ أيضًا، ويستغلّها قدر الإمكان في محاولة لتثبيت صورة «الردع» التي يحاول استعادتها، أقلّه في سبيل إقناع مستوطني الشمال بالعودة.. بالمحصّلة، ألم المشهد أضاف إلى ثوابت الناس متانة زائدة: لا شيء في هذه الدنيا يحمي الأرض والشرف سوى سلاح المقاومة.. لقد أثبتت المقاومة ذلك ألف مرة، وبالأمس أثبتته عنجهية العدو، وصمت أدواته «السيادية"!

القرار ١٧٠١ والرئيس السنيورة

ناصر قنديل

صرّح الرئيس السابق للحكومة فؤاد السنيورة وهو الرئيس الذي وقع على الموافقة على القرار ١٧٠١ والمفاوض الرسمي دستورياً على الاتفاق باعتبار رئيس مجلس النواب نبيه بري يومها واليوم مفاوضاً سياسياً، والموافقة الرسمية تصدر عن الحكومة ممثلة برئيسها، وقال السنيورة إن حزب الله يمهد لموقف ينسف التزامه بالاتفاق كما فعل بعد صدور القرار ١٧٠١ مطالباً الرئيس بري بالوفاء بالتزاماته.

طالما أن الرئيس السنيورة يعيدنا الى القرار ١٧٠١ ويبني على عدم تطبيقه استنتاجاته الراهنة بتملص حزب الله فيسهل علينا تقييم تجربة الـ ١٧٠١ لنعرف مدى الإنصاف والافتراء في كلام السنيورة.

يقول السنيورة عن مواقف حزب الله الراهنة من الخروق الإسرائيلية وعدم التصدي لها، "اللبنانيون الآن ينظرون إلى هذه الأقاويل والأعذار والتبريرات بأنها تعكس عدم الجدية، لأن هناك التزاماً التزم به لبنان ودعني أقول لك مرة ثانية إن هذا القرار – أي القرار ١٧٠١ – كان يفترض بحزب الله أن ينفذه منذ أن صدر في العام ٢٠٠٦. صحيح أن إسرائيل عليها أن تنفذه، وهي لم تنفذه ولم تلتزم به".

هذا الخلط بين التزامات حزب الله والتزامات الاحتلال لخلط الحابل بالنابل، هو الافتراء بعينه وهو ما وصفه السنيورة بالأقاويل والأعذار والتبريرات،

لأن القرار لم يذكر التزامات الطرفين بصورة عشوائية بل وضع ترتيباً تسلسلياً لا يغفل عنه مَن يقرأ القرار، فكيف لا يعلمه علم اليقين من فاوض ووافق ووقع على نص انتهى بصدور القرار بموافقة لبنانية رسمية؟

تضمن القرار بنوداً من البند ١ إلى البند ٧ لمرحلة أسماها وقف الأعمال الحربية، فدعا في البند ١ الى وقف فوري للأعمال القتالية وهو يقول في الفقرة الثانية "- فور الوقف الكامل للأعمال الحربية، يطلب من الحكومة اللبنانية وقوة الطوارئ الدولية كما هو مأذون لها في الفقرة الحادية عشرة، نشر قواتهما في كل الجنوب، ويطلب من الحكومة الإسرائيلية أن تسحب، تزامناً مع بدء هذا الانتشار وبموازاته، قواتها من جنوب لبنان". وقد التزم حزب الله بوقف الأعمال القتالية ، وكما دعا القرار إلى نشر الجيش اللبناني واليونيفيل، وقد انتشرا، ودعا في البند والسطر ذاتهما الى انسحاب الاحتلال من الأراضي التي احتلها، موضحاً في الفقرة ٤ أنه يكرر تأكيد دعمه الحازم الاحترام الصارم للخط الأزرق، لكن الاحتلال، بمعزل عن المناطق المتنازع عليها قبل حرب تموز ٢٠٠٦ والتي تحدث عنها القرار في الفقرة ١٠، لم ينسحب الاحتلال من الجزء اللبناني من بلدة الغجر الذي احتله في حرب تموز ٢٠٠٦، ولم يوقف الطلعات الجوية وانتهاك الأجواء اللبنانية، والانتهاكات البحرية للمياه الإقليمية اللبنانية، وكلها يجب وقفها في مرحلة وقف الأعمال الحربية، ولم يبق من موجبات هذه المرحلة شيء على لبنان كدولة ومقاومة فعله ولم يفعله، بينما بقي على الاحتلال الكثير ليفعله ولم يفعل.

يحدّد القرار في الفقرة الثامنة مرحلة ثانية يسمّيها مرحلة وقف إطلاق النار الدائم والحل الدائم لقضايا النزاع فيقول إن مجلس الأمن "يوجّه نداء إلى إسرائيل ولبنان ليدعما وقفاً دائماً لإطلاق النار وحلاً طويل الأمد يستند إلى المبادئ والعناصر التالية: – احترام صارم من الجانبين للخط الأزرق. – اتخاذ إجراءات أمنية تمنع استئناف العمليات الحربية، خصوصاً إقامة منطقة بين الخط الأزرق والليطاني خالية من أي مسلحين أو ممتلكات أو أسلحة غير تلك التي تنشرها في المنطقة الحكومة اللبنانية وقوة الطوارئ الدولية المسموح بها طبقاً للفقرة ١١.

يعرف الرئيس السنيورة جيداً أن مطالبة لبنان والمقاومة ضمناً بتنفيذ المرحلة المنصوص عليها في الفقرة الثامنة، لجهة إنشاء منطقة منزوعة السلاح جنوب الليطاني لا تستحق الا بعد إنجاز المرحلة الأولى التي تتضمن إنهاء الأعمال الحربية، والتي لم تنته ليس لأن لبنان لم ينفذ موجباته والاحتلال مثله لم ينفذ، وهذه أقوال وأعذار وتبريرات لتبرئة الاحتلال، بل لأن الاحتلال وحده لم ينفذ موجباته بعدما نفذ لبنان والمقاومة ضمناً كل الموجبات المطلوبة.

إن ما جرى بعد صدور القرار ١٧٠١ يتكرر اليوم بصورة مختلفة، حيث المقاومة لم تحرّك ساكناً رغم فظاعة الانتهاكات الإسرائيلية التي وصفتها الحكومة اللبنانية ورئيسها نجيب ميقاتي بتعريض الاتفاق للسقوط، والتي اعترف الممثلان الأميركي والفرنسي في لجنة الإشراف أنها انتهاكات فاضحة للاتفاق.

بين المقاومة وأهلها.. وفاءٌ والتزام

سارة عليان

لم يكن أهل المقاومة الحقيقيون يومًا طلّاب مال وجاه، ولم يغلب خوفهم على بيوتهم وأرزاقهم، حبّهم وتضحياتهم وعطاءاتهم التي قدّموها فداءً للمقاومة ونهجها. من خاطبهم يومًا بعبارة «يا أشرف الناس»، كان على يقين بأن ظنه لن يخيب بشعب هذه المقاومة وأهلها، حتى وان غيّبه القدر عنهم، إذ كيف لمن قدّم الدم والأرواح، أن يبخل بالبيوت والأرزاق؟!

مواقف كثيرة من صلب الواقع جسّدت هذه الحقيقة، جمعت بين تضحيات الناس الصابرين المضحين الواثقين بمقاومتهم من جهة، وبين التزام وصدق المؤسسات المؤتمنة المسؤولة الملتزمة من جهة أخرى، وعلى رأسها شركة معمار للهندسة والانماء ومؤسسة جهاد البناء.

في إحدى قرى الجنوب، وقف أصحاب أحد المنازل المتضررة من جراء العدوان مُرحبًا بالمهندسين المكلفين إجراء عملية المسح، وبعد أن قامت المهندسة بالكشف على الأضرار الموجودة، طلب صاحب المنزل ألا تسجّل أيًّا منها على استمارة الكشف، بل قرر استبدالها بعبارة أخرى راجيًا من المهندسة تدوينها، وقد دوّنت ذلك بالفعل : «أنا والد الشهيد المجاهد فلان، أقدم كل ما لديّ هبةً عن روح الشهداء الأبرار."

أصحاب المنازل لم يكونوا وحدهم من تبنوا هذا الموقف، اذ كان للعديد من أصحاب المهن والمحال التجارية أيضًا مشاهد مشابهة. في إحدى الصيدليات القائمة في منطقة صور، وبعد أن قام المهندس بالكشف عن الأضرار التي لحقت بمقتنيات الصيدلية، طلب منه صاحبها قبل المغادرة أن يسجّل في أعلى الاستمارة العبارة التالية: «أنا فلان، أتبرّع بهذه المستحقات المالية لدعم صندوق المقاومة، جزاكم الله جميعًا خير الدنيا والآخرة."

وفي إطار الحديث عن أصحاب المصالح والمهن الحرّة، يفيد أحد الحدّادين العاملين في قرى قضاء بنت جبيل، عن تواصل العديد من الناس المتضررة بيوتهم معه، طالبين منه المباشرة بأخذ القياسات والبدء بإصلاح الأضرار حتى قبل أن يطالهم دور المسح الميداني. وعند سؤالهم عن تفاصيل الفواتير التي سيقومون برفعها إلى الجهات المعنية لاحقًا، كانوا يرفضون تسجيلها لسبب يكاد يكون الأوحد:» بيوتنا كلها فداء للمقاومة وروح سماحة السيد، نحنا بعد ما قدمنا شي.."

المواقف امتدت، وذهب البعض في هذا المجال الى ما هو أبعد من ذلك. مهدي مقدّم الشاب الذي تضرّر بيته بفعل غارة «إسرائيلية» قريبة جدًا من المبنى حيث مكان اقامته، استلم منذ أيام بدلات تقييم الأضرار وإصلاحها من جمعية مؤسسة القرض الحسن. ينشر مهدي على حسابه في أحد مواقع التواصل الاجتماعي منشورًا يوثق فيه استلامه لسند سحب بقيمة $٣٥٢٧ من مؤسسة القرض الحسن، مرفقًا الصورة بهذه الكلمات: « $٣٥٢٧ هو مبلغ يفوق حاجتي لترميم منزلي بعد العدوان، كذلك حال أغلب جيراني الذين حدثتهم، راضون تمامًا عن تقدير الأضرار وتقييمها."

يقصد كاظم مركز استلام سند السحب قبل التوجه الى فرع مؤسسة القرض الحسن القريب من مكان إقامته للحصول على أمواله، يسأله أحد أصحابه الذي التقى به صدفةً عن المبلغ إن كان كافيًا لإصلاح الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمنزل، فيؤكد كاظم أن الأموال بالفعل كافية لكن، «يا ريت الأموال كلها تروح ويرجع السيد."

من المشهد العام، والمواقف التي سجلها أهل البيئة المقاومة والصادقة، إلى الوعد والالتزام الذي تبنّاه حزب الله عبر مؤسساته التي تولّت مهمة إعادة الإعمار والتعويض عن الأضرار، نشرت مؤسسة جهاد البناء بيانًا إحصائيًا تحت عنوان «السرعة في العمل لعودة وشيكة»، يوم الخميس المنصرم، أوضحت فيه تفصيليًا كيفية سعي المؤسسة لتغطية المساحات المتضررة بوتيرة سريعة. فقد أظهر البيان وجود ٥٥ مركزًا للعمل، يضم ما يقارب الـ ١٤٢٠ مهندسًا يغطّون ٤٤٨ قرية ومربّعًا، وقد بلغ عدد الوحدات السكنية المكشوف عليها لغاية تاريخ ٢٤ كانون الثاني الحالي ١٨٥,٧٢٠ وحدة، أدخل ما يقارب الـ ٨٣,٧٨٦ منها الى برنامج الترميم.

لم يترك أبناء المقاومة مقاومتهم يومًا، ولم يتخلوا عنها في أعقد وأحلك الظروف، احتضنونا واحتضناهم حين تخلى العالم عنهم، وهي اليوم تعيد إعمار بلادهم لتعود أجمل مما كانت، وعدًا والتزامًا بمبادئها وقيمها وتحقيقًا وتثبيتًا لوعد سيدها الشهيد الأقدس.

لبنانية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا

المحامي فؤاد مطر

تمتدّ مساحة مزارع شبعا اللبنانية بمحاذاة الجمهورية العربية السورية بما يزيد عن عشرين كلم، وتبلغ مساحتها الإجمالية مع تلال كفرشوبا مائتي كلم مربع، ويصل ارتفاعها عن سطح البحر ما يزيد عن ٢٨٠٠ متر .

تملك أراضي هذه المزارع ثمانية آلاف عائلة لبنانية، وتتضمّن عشرات الينابيع العذبة، وتحتوي على منازل سكنية، وآلاف الأشجار المثمرة .

كان تعداد سكانها يتجاوز خمسة وعشرين ألف نسمة قبل احتلالها في ٢٠ حزيران ١٩٦٧ في أعقاب حرب الخامس من حزيران، علماً أنّ لبنان لم يدخل في هذه الحرب، وكان السكان يعتمدون في معيشتهم بشكل أساسي على زراعة الأرض وتربية الماشية.

تمّ ترسيم حدود هذه الأراضي عام ١٩٣٤ بين لبنان وسورية وتأكيدها عام ١٩٤٧ من خلال إيداع المحاضر لدى الأمم المتحدة وتثبيت لبنانيتها أيضاً من خلال ما ورد في محضر لجنة الهدنة بين الدولة اللبنانية وكيان العدو «الإسرائيلي» عام ١٩٤٩.

انّ مزارع شبعا لها وحدة عقارية وإدارية طبقاً لكلّ القيود الرسمية، فهنالك عقارات مسجلة لدى الدوائر العقارية في صيدا، فضلاً عن ملكية الاوقاف الإسلامية اللبنانية وسجلات مطرانية الروم الأرثوذكس، ولا يملك أيّ مواطن غير لبناني فيها.

وكانت الجمارك اللبنانية ومخفر درك بلدة شبعا ومأموري الأحراش وبلدية شبعا يمارسون كافة صلاحياتهم على كافة الأراضي المتعلقة بها.

في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧ أخذت قوات العدو تشنّ اعتداءاتها ضدّ أهالي المزارع لتهجيرهم منها.

قبل القرار ٢٤٢ الصادر عن هيئة الأمم المتحدة على أثر عدوان ١٩٦٧ والمتعلق بالأراضي العربية التي احتلها العدو «الإسرائيلي» اجتمع وفد من الأمم المتحدة مع أركان السلطة في لبنان للتأكد من إقدام العدو على احتلال اي جزء من الاراضي اللبنانية، للأسف كان الجواب بالنفي لأنّ الرئيسين شارل الحلو ورشيد كرامي فضّلا هذا الأمر لكي يتجنّبوا إجراء أيّ تفاوض مع العدو لكي لا يواجَهوا بغضب من الشارع، إلا أنّ ذلك لا يحجب الحقيقة بأنّ مزارع شبعا وتلال كفرشوبا هي جزء لا يتجزأ من السيادة اللبنانية، مما يتوجب علينا تصويب موقف الأمم المتحدة وعدم الاعتماد على خرائط تضعها من ضمن الأراضي السورية.

انّ مواقع عديدة من أراضي مزارع شبعا

وتلال كفرشوبا شملها اتفاق القاهرة في العام ١٩٦٩ بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية باعتبارها أراضي لبنانية والتي شهدت مواجهات عنيفة الى أن ضمّ العدو «الإسرائيلي» هذه المزارع قبل حرب تشرين عام ١٩٧٣ بفترة وجيزة وأنشأ حينها في أراضيها مراصد ومواقع عسكرية مستغلاً موقعها الاستراتيجي ولم يكتف بذلك بل اقتطعها عن الأراضي اللبنانية بأسلاك شائكة.

عام ١٩٧٨ اجتاحت قوات العدو «الإسرائيلي» جنوب لبنان واحتلت قسماً كبيراً من أراضيه ومن تداعياته صدور القرار ٤٢٥ عن هيئة الأمم المتحدة ونص على انسحاب «إسرائيل» من كافة الأراضي اللبنانية ووصلت قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة الى جزء من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وأخرجت قوات العدو «الإسرائيلي» منها.

ظلّ الموقف الرسمي اللبناني متجاهلاً قضية المزارع في شبعا حتى العام ٢٠٠٠ حين تحفظت الحكومة اللبنانية برئاسة د. سليم الحص في عهد الرئيس العماد أميل لحود على التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة المستند الى أقوال مبعوثه الخاص تيري رود لارسن، والتي أخذ بها مجلس الأمن حين تضمّن تقريره «أنّ القوات الاسرائيلية انسحبت من كل الاراضي اللبنانية تطبيقاً للقرار ٤٢٥»، وبقاء الاحتلال لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا ونقاط أخرى وبقيَ من يفتعل الإشكال بين القرارين ٢٤٢ و٤٢٥ علماً انّ مزارع شبعا تدخل ضمن منطوق القرار ٤٢٥ ولا تلتحق بالقرار ٢٤٢، وهذا ما يتطلب انسحاب العدو «الإسرائيلي» منها حتى يتمّ تثبيت الحدود.

مما يقتضي العودة الى أحكام القوانين اللبنانية وان الترسيم والهوية للمزارع تحسمها دولتا لبنان وسورية ولا يحق للأمم المتحدة تحديدهما ولا يؤخذ بأيّ تصريح مهما كان نوعه ومن قبل أيّ جهة كانت سوى ما يصدر رسمياً عن الدولتين اللبنانية والسورية.